

دراسة تحليلية لعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
للفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2013

يقور أحمد - جامعة معسكر

ملخص البحث: إن هذه الدراسة هدفها التعرف على طبيعة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعوامل التي تؤثر عليه للفترة الممتدة من عام 2006 إلى غاية 2013، حيث تتناول الدراسة حجم الاستثمار الأجنبي المتغير التابع والعوامل المؤثرة فيها متغيرات مستقلة، والتعرف على قوة وطبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين باستخدام التحليل المالي الأفقي (تحليل الاتجاهات) ومن ثم معرفة نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرين ومعرفة معامل التحديد (R^2) لتحليل مدى تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بشكل منفرد أولاً وتأثير جميع المتغيرات المستقلة كمجموعة واحدة على المتغير التابع ثم احتساب معامل الانحدار (B) لتحديد مقدار التغير في المتغير التابع الناشئ عن التغير في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تأثير المتغيرات المستقلة كمجموعة واحدة متجانسة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان قوي جداً، وأنهيت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها هو ضرورة توفير المناخ المناسب والملائم لهذا النوع من الاستثمارات الذي يعتبر أهم مصادر التمويل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المتغيرات، حجم، تأثير، التنمية الاقتصادية، التمويل.

Abstract : This study aims at analyzing the volume and the nature of foreign direct investments in Algeria and examining the factors affecting it for the period 2006 to 2013, the research examined the volume of FDI (dependent factor) and its yearly variation and the factors affecting it for the period 2006=2013, therefore, a financial horizontal analysis has been performed first, then statistical study has been executed to extract correlation factor (R) to identify the relation type and its strength between dependent factor and independent factors, then determinant coefficient (R^2) has been computed to determine how much each independent factors related to each other can affects the dependent factor (FDI volume) separately and then collectively, finally the regression factor (B) has been calculated to determine as how much is the amount of change in the dependent factor as result of the change in independent factor by one unit.

The study has reached several conclusions there is a strong effect of the independent factors collectively on the dependent factor and the study included some recommendations which can be summarized as follow by the Government of Algeria for example the proper climate to attract more foreign investment is necessary.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الأساسية للتمويل، إذ بتدفقه الهادف إلى البحث عن الأرباح يستطيع زيادة إنتاجية رأس المال وعلاج مشكل ضعف الصادرات والبطالة ونقص التكنولوجيا... فهو يلعب دورا هاما وأساسيا في عملية التنمية الاقتصادية باعتباره أداة للتكامل الاقتصادي على مستوى الإنتاج في الاقتصاد العالمي. فهناك من يعتبره أبرز العناصر التي ساهمت وتساهم في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، إذ يعلم الكل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحولت في وقت وجيز إلى أقوى دول العالم بفضل هذا النوع من الاستثمارات حسب ما يؤكد الاقتصادي HanzBikhman في مقولته "لم يكن من الممكن فعلا تحقيق تنمية اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية أو كندا وأستراليا بأبعدها العريضة، لولا تدفق كميات هائلة من رأس المال من بريطانيا والدول الأوروبية التي سبق تصنيعها تصنيع كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية"، من هنا يمكن الجزم أن التنمية بالدول النامية تمر حتما عن طريق التوجه إلى البحث عن موارد مالية، مبتعدة قدر المستطاع عن الاقتراض، وهذا لن يتأتى إلا باستثمار أجنبي مباشر مرفوق بمناخ وظروف وضمانات لازمة ومناسبة. ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمارات، تعددت المبادرات والمحاولات وأصبح اللجوء إلى مالكي رأس المال الأجنبي أمرا ضروريا لتفادي شر الأزمات والمشاكل الاقتصادية المختلفة وظهر في الساحة الدولية مفهوم لمصطلح قديم جديد عرف باسم " الاستثمار الأجنبي المباشر".

كانت الجزائر من بين الدول التي أدركت هذه الأهمية كأداة للانفتاح الاقتصادي، حيث قامت مختلف الحكومات المتعاقبة على الحكم منذ التسعينات باتخاذ الكثير من الإجراءات التصحيحية وسن القوانين والتشريعات، بهدف توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل المنافسة الشديدة من دول الجوار خاصة ودول القارة العامة.

مشكلة الدراسة: تكمن المشكلة الأساسية للدراسة في معرفة محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونجاح بعض الدول وإخفاق دول أخرى في تحقيق الاستفادة اللازمة منها، وتعيين الفرص المناسبة لتحديد أفضل الأساليب لتوسيع قاعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذبها إلى الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- الاطلاع على مقدار ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجمها بالجزائر.
- 2- معرفة الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر.
- 3- معرفة الأسباب والعوامل التي تحد وتعرقل من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.
- 4- التعرف على الإجراءات والتدابير المتخذة من الحكومة الجزائرية لتوفير المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة قياس تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من النفقات الرأسمالية والصادرات والتجارة الخارجية ومعدل التضخم والنتائج المحلي من جهة وبين فائدة القروض والاستثمار الثابت كل على حدة، ومجموعة على المتغير التابع المتمثل في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

متغيرات الدراسة: إن هذه الدراسة تنحصر في متغير تابع (Y) يتمثل في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و 7 متغيرات مستقلة تتمثل في:

- التغير السنوي في تضخم أسعار السلع (X1).
- التغير السنوي في حجم الصادرات (X2).

- التغير السنوي في حجم التجارة الخارجية (X3).

- التغير السنوي في الناتج المحلي (X4).

الأدوات والمقاييس: بهدف إثبات أو نفي صحة فرضيات البحث سيتم في البداية الاعتماد على أسلوب التحليل المالي من خلال دراسة الاتجاهات (التحليل الأفقي) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما سيتم استخدام التحليل الإحصائي لحساب معامل الارتباط (R) الذي يحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومعامل التحديد (R^2) الذي يوضح مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ومعامل الانحدار (B) لدراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package in Social Science- SPSS.

مجتمع وعينة الدراسة: إن مجتمع الدراسة هنا اقتصر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

العينية في الجزائر وتوزعها على مختلف القطاعات.

الفترة الزمنية للدراسة: تم اعتماد فترة ممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2013.

أسلوب جمع البيانات: تم الاعتماد في جمع البيانات على البيانات السنوية التي تصدرها

مختلف الهيئات الرسمية بالجزائر كالديوان الوطني للإحصاء والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي وبنك الجزائر.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال الأجنبي

عبر الحدود ظاهرة عالمية بارزة نظرا لما يقدمه من دور في تمويل عملية التنمية الاقتصادية¹.

وتتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على أي مجتمع، في ما يراه البعض من

مؤيديه من الساسة والاقتصاديين على أنه وسيلة مهمة وأساسية في عملية التنمية، وأنه القوة

الاقتصادية الدافعة للنمو، خاصة عندما زادت أهميته العالمية مؤخرا وأصبح دوره أساسي وهام

في التمويل وإيجاد الموارد اللازمة التي من خلالها يتم الاستغناء عن عملية الاقتراض.

لقد أدى ظهور الأزمات العالمية سواء كانت مالية أو اقتصادية إلى تزايد الاهتمام بالاستثمار

الأجنبي المباشر وانتشاره في الاقتصاد العالمي، إذ كان لتدهور الصناعة في نهاية الستينات

وبداية السبعينات من القرن الماضي (1968-1971)، دور في انخفاض إنتاجية العامل

الصناعي وتراجع معدل تكوين رأس المال وتحول الاستثمارات من قطاع الصناعة إلى

قطاع الخدمات، حيث استمر هذا الانخفاض في معدلات نمو الإنتاج الصناعي بصفة خاصة

بعد أزمة البترول لسنة 1973 حتى وصل إلى 2,5% سنويا، وأدى ذلك للتدهور إلى ارتفاع

نسبي لأجور العمال في القطاع الصناعي وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية، وعدم قدرة

هذا القطاع على كبح جماح ظاهرة التضخم والبطالة، ومواجهتها لصعوبات كثيرة كانخفاض

حصصها في السوق المحلية وتدهور مداخلها، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العام وزاد من

عجز الميزان التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، كل هذه

النتائج دفعت بمعظم الشركات الكبرى في هذه الدول إلى البحث عن أسواق خارجية وتدويل

نشاطها بالقيام باستثمارات بدول أخرى تتوفر بها العوامل المواتية، كتكلفة اليد العاملة

الرخيصة والمزايا الضريبية والمناطق الحرة، والموارد الطبيعية اللازمة²، صف إلى ذلك

ازدياد حاجة الدول المستقبلية إلى:

¹ عبد الرحمن صبري، اتجاهات الاستثمار الدولي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد رقم 61 السنة الثامنة 1998 ص1.

² نشرية مركز الدراسات و المعلومات الدولية، باريس سنة 1983 (CEPII).

* حزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية.

* خلق فرص العمل ورفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من البطالة.

* رفع معدل الاستثمار بها من خلال تدفقاته ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملية، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية التي تؤدي بدورها إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

* تنمية الاقتصاد الوطني ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات المتعددة الجنسية بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تساهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

* تحويلات رأسمالية لمساعدتها على تمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في وتقليل عجز الميزان التجاري¹.

ومن أجل الاستفادة أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل سلبياته يتعين على الدول المضيفة توخي الحذر عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمة قدر الإمكان للظروف الاقتصادية المحلية، لأن هناك من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أشكال الاستثمار الجديد ونوع من التدخل في الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، التي تستغل ثرواتها ومقوماتها باسم هذا المفهوم.

محدداته في الدول العربية:

إن محاولة جذب استثمارات أجنبية مباشرة لم يقتصر فقط على الدول العربية التي لا تمتلك ثروات طبيعية كالمحروقات مثل مصر وتونس والمغرب... بل حتى الدول التي تزخر أراضيها بهذه الثروات كانت سباقة في توفير الظروف الملائمة لذلك كالإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية، حيث سنت مجموعة من القوانين ووفرت مجموعة من الحوافز كالإعفاءات الضريبية تدعو كلها وتساعد على جذب المزيد من هذه الاستثمارات، لكن وبالرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي لم تتجاوز 9.8% أي بحوالي 136.3 مليار دولار من مجموع حجم الاستثمار العالمي الذي بلغ 1391 مليار دولار سنة 2013، إذ أن اختلاف السياسات الاقتصادية في الدول العربية وضعف قاعدتها الإنتاجية وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية خاصة تلك التي شهدت الأحداث الأخيرة كمصر وتونس وليبيا وسوريا حالياً.

إن الدول العربية مجتمعة تملك من المصادر ما يؤهلها لتحقيق نمو متوازن ولها من الفرص ما يمكنها من تحويل المنطقة العربية إلى قوة اقتصادية فاعلة ومتطورة، لكن يبقى كل هذا مرهون بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية الشاملة على كل الأصعدة وتوفير المناخ الملائم لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية².

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: إنه لمن البديهي في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية وما تفرزه من مستجدات وتحولات، أن تتغير طرق وأساليب التعاون من شراكة واستثمار وتبادل

¹سميحة السيد فوزي ، ظاهرة الشركات دولية النشاط و الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد و السياسة و التشريع و الإحصاء العدد 415 و 416 القاهرة يناير | أبريل 1989 ص 212.

²د.تائر قرومي ، العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن دراسة تحليلية من سنة 1995 إلى سنة 2004.

للخبرات والتجارب إلى الأحسن، فما يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر من دور فعال وأساسي ومحوري في اقتصاد جميع الدول وبالأخص تلك التي تعاني من تقلص مصادر التمويل المختلفة وتزايد نسب المديونية وتكاليف الاقتراض ونقص في التكنولوجيا، يجعل العمل على جلب استثمارات أجنبية وتوفير المناخ الملائم لها وتفعيل الاستثمارات المحلية أمر لا مناص منه لكل هذه الدول.

والجزائر كباقي الدول النامية أضحت مجبرة على مسايرة كل المستجدات حتى لا تظل منعزلة عن الاقتصاد العالمي خاصة بعد فشل سياساتها التنموية القديمة ومرورها بأزمات كادت أن تعصف بكل القرارات المتخذة آنذاك وبالبلد ككل، وعلى هذا الأساس قررت انتهاج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي وتقديم إصلاحات اقتصادية مدعومة ببرامج تهدف كلها إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير المناخ المناسب والملائم له، معتمدة في ذلك على تشريعات وقوانين تهيب لهم من خلالها الأرضية الخصبة، وتقدم ضمانات واسعة وكافية لكل المستثمرين أجانب كانوا أو محليين، كما توفر لهم المناخ المساعد والملائم، معتمدة في ذلك على كل الوسائل اللازمة والمتاحة التي من شأنها أن تزيل كل العراقيل والعقبات التي تعترض الاستثمار بالجزائر، حيث سعت في كل مرة إلى تعديل أو تغيير هذه القوانين وجعلها أكثر ملائمة مع المستجدات العالمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الإطار التشريعي والقانوني للاستثمار بالجزائر: إن قيام استثمار أجنبي مباشر دون إعداد قوانين وتشريعات ولوائح تتوفر على مجموعة من الإجراءات والضمانات، من شأنه أن يعرقل ويعطل مسار هذا النوع من الاستثمارات.

وللتقرب أكثر من القوانين والتشريعات التي أعدتها الجزائر في هذا الإطار، كان لابد علينا أن نتطرق إلى المراحل والفترات الأساسية التي أعدت فيها هذه القوانين والتشريعات، لأن تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ الاستقلال ارتبط بعاملين أساسيين الأول يتمثل بالتطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية التي انعكست على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغير نحو انتهاج اقتصاد السوق، مما جعلها تصدر مجموعة من القوانين على فترات نلخصها كما يلي:

- **فترة الستينات:** حيث أصدرت قانونا سنة 1963 يدعو إلى استقبال رؤوس الأموال الأجنبية، يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وذلك عن طريق المواد التالية:
 - المادة الثالثة: حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب.
 - المادة الرابعة: حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
 - المادة الخامسة: المساواة الجبائية بين الجميع.

ما المادتين 8 و14 فقد نصت على أن تعتمد المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة والمؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني، بعد أخذ رأي لجنة وطنية للاستثمارات يترأسها مدير للتخطيط والدراسات الاقتصادية، وتتكون من موظفين ساميين "كما نصت المادة 9 على "يتم التدعيم الاقتصادي للمؤسسات، على أن تضمن المؤسسات المعتمدة التكوين المهني للعمال. والمادة 31 على أن يشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال 50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها".

ولكن لم يطبق هذا القانون لأن المستثمرين شككوا في مصداقيته، ولم يتبع بنصوص تطبيقية، حيث كان غير مطابقا للواقع وأن الإدارة الجزائرية لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها، وتم تعويضه بقانون سنة 1966 ركز على مبدئين أساسيين:

- الأول: هو احتكار الدولة للاستثمار في القطاعات الحيوية.

- الثاني: ويتعلق بمنح الامتيازات والضمانات للمستثمرين من بينها ضمانات ضد التأمين، حيث في حالة إعلان قرار التأمين يتم تعويض المستثمر خلال 9 أشهر الموالية لقرار التأمين بمبلغ يساوي للقيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة المستثمرة¹ لكن رغم القانونين المذكورين أعلاه، فقد قامت الجزائر نظرا لسياسة النظام الحاكم آنذاك، بتأمين أغلب الشركات الأجنبية انطلاقا من المناجم سنة 1966 ووصولاً إلى المحروقات سنة 1971، حيث احتكرت الدولة جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ولم يشجع الاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا، رغم أن قوانين تلك الفترة لم تحظره، ولم تعرف هذه الفترة استثمارات أجنبية إلا في شكلها الجديد كعقود المفتاح أو المنتج في اليد أو العقود المبرمة كالعقود المنفصلة للتسليم التي شكلت في القطاع الصناعي 97% من القيمة الإجمالية منها 25% للحديد والصلب و21% للبناءات المعدنية والميكانيكية والكهربائية و15% للمواد الكيماوية و10% للصناعات الزراعية والغذائية و9% للنسيج، أما في قطاع تركيب السيارات المصنعة ضمن الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، فكانت تعمل مع شركات قادرة على التنازل عن التكنولوجيا أو شركات كطرف في العقد أو كمقاول من الباطن، وكانت أغلبها من أوروبا (فرنسا على وجه الخصوص) والولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1970 واليابان بعد سنة 1974، و في حقيقة الأمر أن أغلب العقود المبرمة من طرف الجزائر في هذه الفترة كانت تتجه إلى التنقيب وإنتاج المحروقات.

● **فترة الثمانينات:** عرفت الجزائر خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تغييرات عديدة تمثلت في الابتعاد نوعا ما عن مركزية التسيير والاتجاه نحو لامركزية التسيير للاقتصاد الوطني وتوسيع دائرة مشاركة القطاع الخاص في التنمية وقامت بإصلاحات، منها ظهور مؤسسات عمومية غير خاضعة لوصاية الوزارة وغير خاضعة للرقابة على المؤسسات الاشتراكية، وتخضع للقانون التجاري وتتكون في شكل أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة². فقد أصدرت الجزائر القانون رقم 82-13 المؤرخ في 21-08-1982 الذي تطرق إلى كيفية إنشاء وتسيير الشركات الاستثمارية المختلطة، وكان من بين أهدافه:

إتشاء مناصب عمل جديدة.

الرفع من طاقة الإنتاج الوطني.

زيادة الدخل الوطني.

تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي.

ولكن لم يحقق هذا القانون لم يحقق ما كان منتظرا منه نظرا لهيمنة ثقافة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي آنذاك.

وبعد أزمة البترول لسنة 1986 والصعوبات التي واجهها الاقتصاد الوطني آنذاك بسبب انهيار أسعار البترول، وانخفاض عملة الدولار وتدني إيرادات صادراتها النفطية إلى أدنى مستوياتها وارتفاع معدلات التضخم ونسبة المديونية، هذه النتائج التي سببت اختناقا ماليا لميزانية الدولة، ما دفع بالمشرعين آنذاك إلى تعديل القانون السابق (82-13) وإصدار قانون (86-13) في 19 أوت 1986، الذي اتسم ببعض المزايا التي منحت للمستثمرين الأجانب بالأخص في قطاع المحروقات، حيث أرسيت فيه قواعد التنقيب والبحث عن

¹ أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15-06-1966 يتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 120.

² قانون رقم 82-13 و قانون رقم 86-13.

المحروقات واستغلالها ونقلها، ومنحت فيه الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي في حالة نزاع الملكية أو عند التأمين، كما منحت له حرية تحويل الأرباح وتأسيس مؤسسات سواء عن طريق شراكة بين المستثمر الأجنبي والمحلي والمشاركة في هياكل التسيير، أو عن طريق استثمار أجنبي مباشر، إضافة إلى تسهيلات وتحفيزات ضريبية، ولكن بالرغم من كل هذا، فقد تقلص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة نتيجة ظروف غير مواتية تمثلت في بيروقراطية الإدارة ومبدأ سيادة الدولة على كل المجالات الاقتصادية.

● **فترة التسعينات:** لقد عرفت فترة التسعينات على أنها أكثر الفترات من حيث عمليات التغيير والإصلاح في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت بكونها فترة التوجه نحو اقتصاد السوق، فبالرغم من الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة، إلا أن هذا لم يمنع من إصدار قوانين و تشريعات كان أهمها قانون 90-10 بتاريخ 14-04-1990 الخاص بالقرض والنقد، حيث نص في مادته 183 على منح غير المقيمين إمكانية الاستثمار بالجزائر في كل الفروع الغير مخصصة للدولة، على أن تكون هذه الاستثمارات مطابقة للقواعد التي أقرها مجلس القرض والنقد آخذين بعين الاعتبار مايلي:

- توازن سوق المبادلات.
- تطوير اليد العاملة المحلية للحصول على التكنولوجيا.

فقد حدد هذا القانون بوضوح حركة رؤوس الأموال مع الخارج، عن طريق الترخيص بفتح مكاتب وفروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وبالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعيا الجزائريين أو الشركات الجزائرية في المجال المالي.

أما في المجال الاستثماري فقد رخص للمقيمين وغير المقيمين بالاستثمار عن طريق الشراكة أو الاستثمار الأجنبي، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية وهذا بهدف تحقيق ما يلي:

- فتح منافذ على الأسواق الخارجية وتحقيق توازن في سوق الصرف.
- القضاء على البطالة، عن طريق إنشاء مناصب عمل جديدة.
- إيجاد مصادر تمويل إضافية.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال التسيير والتكنولوجيا.

كما تطرق هذا القانون في مادته 184 على " قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي في حال حدوث نزاع أو خلاف مع الطرف الأجنبي"¹، وأن إصدار رخص الاستثمار وعملية تنظيمه واستقبال الملفات ودراستها وتقنين شروط الاستثمار الأجنبي مفوضة كلها لمجلس النقد والقرض.

إن المتمعن لمختلف مواد قانون القرض والنقد من 181 إلى 188، يدرك تمام الإدراك الدور الذي لعبه هذا القانون في تنظيم الاستثمار وإنعاش حركته بالجزائر، فقد عرفت نهاية التسعينات زيادة معتبرة في حجم الاستثمار الأجنبي مقارنة بالفترات السابقة، فبالرغم من الوضع الأمني الذي لم يكن يشجع على قيامها، إلا أنها استطاعت أن تحتل مرتبة مشرفة بين دول المنطقة من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية سنة 1996، حيث احتلت المرتبة الأولى مغاربيا والثالثة إفريقيا، ومراجعة لقانون القرض والنقد صدر المرسوم التشريعي المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي تناول نظام المناطق الحرة ونظام العقود والاستثمار في الجنوب واستبعاد كل الحواجز التي تقف أمام حركة الاستثمار الأجنبي سواء كانت مباشرة أو في

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية،

إطار شراكة، ولم تكن السلطات التشريعية بهذا القدر من القوانين في هذه الفترة، بل تواصلت عملية تعديل وإصدار قوانين أخرى منها الأمر 95-04 المؤرخ في 21 يناير 1995 المتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والأمر 96-22 المؤرخ في 9 جويلية 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصراف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

ومع بداية الألفية الثالثة شهدت الجزائر نوع من الاستقرار السياسي والأمني وارتفاع متواصل في أسعار البترول، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع احتياطي الصرف جعل القائمين على تسيير أمور الدولة إلى تبني مجموعة من القرارات والبرامج كانت كلها تهدف إلى زيادة وتيرة الإصلاحات، حيث قرر مجلس النقد والقرض المنعقد بينك الجزائر في شهر مارس 2000 اعتماد القانون رقم 03-2000 الذي حدد كيفية إنجاز المشاريع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وشروط كيفية تحويل مداخنها وعوائدها إلى الخارج¹، ثم أصدرت بعد ذلك نصوص تشريعية وقواعد قانونية أخرى كالأمريّة رقم 01-03 بتاريخ 20-08-2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار في الجزائر، التي تقرر النظام المطبق على المستثمرين المحليين والأجانب في مختلف النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، والأمر التنفيذي رقم 01-281 بتاريخ 24-09-2001 الذي يسمح بإنشاء وتنظيم وتفعيل دور المجلس الوطني للاستثمار، وكذا الأمر التنفيذي رقم 01-282 بنفس التاريخ للأمر السابق الذي يسمح بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI²، وكان الهدف من إصدار كل هذه القوانين هو توسيع الاستثمار وزيادة حجمه بزيادة القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأسمال المؤسسات العمومية ومنح المستثمرين الأجانب حوافز مالية وجبائية وجمركية وتبني مبادئ أساسية عرفت بالمبادئ الأربع وهي مبدأ حرية الاستثمار وإزالة القيود البيروقراطية والقضاء عليها وعدم اللجوء إلى التأميم وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع².

وبتاريخ 15-07-2006 صدر القانون رقم 06-08 الذي نص على أهمية العمل بالضمانات التالية:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
 - إمكانية الطعن الإداري في حالة نزاع.
 - المساواة بين جميع المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب.
 - حماية الاستثمار عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة.
- معوقات ومشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر:
- بالرغم من النتائج التي سجلتها الجزائر نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت في منتصف التسعينيات في مجال الاستثمار، إلا أن تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية صنفت الجزائر في الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي في العالم مقارنة بالإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها، أرجعه غالبية المحللين إلى أسباب وعوامل عديدة كانت ولا تزال تقف حاجزا حقيقيا أمام تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر نذكرها فيما يلي:

¹ محمد بودهان، الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار بالجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة 2000 ص 185.

² GUIDE Investir en Algérie, l'élaboration et la mise à jour de ce guide Achour Mohammed, Chehrit Kamel, Chentouf Djamel, Ramdani Abdelkrim, Tameur Cheikh, Toulit Ahmed, Touhami Ali, Younes Bouacida, Zidane Ali et Benabderrahmane Dahmane, Edition Mai 2004, P 137 et 138.

1. مشكل الإشراف وتأخير تنفيذ الإصلاحات: إن الإرث الكبير الذي ورثته الجزائر من نظام اقتصادي مركزي يمنح الاقتصاد العمومي جميع الصلاحيات لا زال يؤثر، حيث لا زالت قطاعات عديدة من الاقتصاد الجزائري تحت سيطرة القطاع العمومي، مما أضر تنفيذ برامج الخصخصة خاصة في القطاع المالي، أين حصة كبيرة من السوق لازالت تتبع للبنوك العمومية قدرت بنسبة 94 %، ضف إلى ذلك محدودية صلاحية مدراء الفروع البنكية في منح القروض الذي يعطل مصالح المستثمرين والذين عادة ما يشتكون من بطء المعاملات البنكية في تمويل استثماراتهم، هذا ما أكده 72% من المستجوبين الذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية استغلال مشاريعهم، فمسألة الإشراف إلى جانب وجود نظام مسيطر يجعل الأمر صعب ومعقد يعيق ظهور مؤسسات خاصة محلية وأجنبية.

2. البيروقراطية: حسب تقرير للبنك العالمي لتقييم مناخ الاستثمار بالجزائر كشف أن مؤشر ثقل وتعقيد الإجراءات الإدارية بالجزائر هو أقوى المؤشرات على العموم، وأن الجزائر هي أصعب منطقة في العالم يمكن أن تؤسس بها مؤسسة استثمارية منتجة، نظرا لتعدد الإجراءات بها وكثرة الوثائق الإدارية المطلوبة في ملف الإنجاز أو تسوية ملكية عقار أو أملاك غير منقولة، فإنشاء مؤسسة بالجزائر في مختلف القطاعات يتطلب اعتماد 14 إجراء مختلفا، وهذه حصيلة مسجلة بناء على معطيات واقعية تفوق المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط وباقي دول شمال إفريقيا التي لا يتجاوز فيها عدد الإجراءات 10 إجراءات، ففي المغرب مثلا يمر المستثمر والمقاول بخمس إجراءات إدارية فقط لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها، بينما تعادل تونس عدد الإجراءات المعتمدة في فرنسا أي سبعة مراحل وخطوات إدارية، وفي نفس السياق نجد أن متوسط مدة معالجة ملف استثماري بالجزائر بين مرحلة وأخرى، يتراوح ما بين 20 و26 يوما، أي أن المستثمر أو المقاول الراغب في الاستثمار ينتظر لمدة تتراوح ما بين 350 و360 يوما لتجسيد مشروعه، بينما المتوسط في المغرب أقل من 75 يوما بمتوسط 10 إلى 11 يوم في كل مرحلة، أما في تونس فتقدر بحوالي 90 يوم، و في فرنسا المعروفة بطابعها الإداري الصارم لا تتجاوز 56 يوما أي ما يعادل الأسبوع في كل مرحلة¹.

3. صعوبة الحصول على العقار الصناعي: يعتبر العقار من بين أهم الحواجز التي تعرقل قيام وتطور الاستثمار بالجزائر، حيث ظلت مشكلته معلقة بالرغم من القوانين التي اعتمدها كل الحكومات المتعاقبة على الحكم في الجزائر، والتي ظلت تراوح مكانها نظرا لأن أملاك الدولة لا تمنح عادة حق الملكية أو التصرف فيها، حيث يبقى الأمر ينحصر فقط في حق الاستغلال، إضافة إلى عدم وجود معلومات خاصة عن تكاليفها ووجود مضاربة وغياب مسح دقيق للأراضي في العديد من مناطق الوطن منذ الاستقلال، مما يصعب تسوية العقار بما فيه العقار الصناعي المتواجد على مستوى 72 منطقة صناعية تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 15 ألف هكتار، وفترة الحصول عليه التي تمتد إلى أكثر من سنتين أحيانا بـ 16 إجراء متوسط كل إجراء 52 يوم، أي أكثر من 800 يوم للحصول على شهادة الملكية، بينما لا يتعدى هذا 3 مراحل وإجراء في المغرب و5 بتونس، كما أن المستثمر بالجزائر يدفع ضعفين و نصف مما يدفعه في تونس والمغرب عند تأسيس وترسيم مؤسسة، ففي فرنسا مثلا تقدر تكلفة تأسيس وتسجيل مؤسسة على مستوى السجل التجاري والضرائب وغيرها من الهيئات 1,1% من الناتج المحلي الخام للفرد الواحد و11% في تونس و12% في المغرب بينما تصل في الجزائر إلى 27,5%.

¹ تقرير البنك الدولي، 2004 حول محيط الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

فبالرغم من أنه تم دراسة في جويلية 2000 القرارات الواجب اتخاذها لتسوية العقار الصناعي بالجزائر إلى جانب تكييف نموذج تسيير المناطق الصناعية و تحديد صلاحيات إنشائها وتوسيعها والذي كان مقررا الانتهاء منه في سنة 2004، إلا أن كل هذه التدابير بقيت تراوح مكانها، وبقي أمام المستثمرين فقط الحصول على أصول المؤسسات العمومية المفلسة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار، فمشكل العقار لا يمكن حله بآليات كلاسيكية وسن قوانين دون إزاحة المسببات الحقيقية التي عرقلت تسويته وجعلته أحد موارد الربيع والمضاربة والرشوة كما يشير العديد من المتعاملين الاقتصاديين.

4. وجود قطاع صناعي موازي غير رسمي Secteur Informel: يمثل القطاع الموازي بالجزائر 34% من الناتج المحلي الخام حسب تقرير لـ Word Economic Forum 2002، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن السوق الموازي في الجزائر يسيطر وحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وحسب حوارات أجرتها فرق منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED مع مختلف المتعاملين المحليين والأجانب بطرحون فيها مشكل دخول السلع بدون حقوق جمركية وتسديد للفواتير.

5. العائق الإداري: على الرغم من مختلف التوجيهات والتوصيات التي وجهت إلى كل المشرفين على الإدارة في الجزائر بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أنه لا زالت هناك عراقيل إدارية وتنظيمية، رسخت انطبعا سينا لدى المستثمرين من بينها انتظار المستثمرين لأكثر من أسبوعين للحصول على تأشيرة الدخول وطول مدة جمركة السلع بالموانئ الجزائرية التي تدوم حوالي 16 يوما وتصل أحيانا إلى 35 يوم.

6. ظاهرة الرشوة والفساد: تعتبر ظاهرة الفساد والتلاعب وتفشي الرشوة في الجزائر من بين العراقيل الرئيسية التي تعيق الاستثمار بالجزائر، فحسب دراسة أجرتها Word Economic Forum 2002 احتلت الجزائر الرتبة التاسعة إفريقيا من بين 21 دولة والرتبة 74 عالميا في مجال الرشوة والفساد، فكل الهيئات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لم تتردد في التركيز خلال السنوات الأخيرة على التذكير بمخاطر الرشوة والفساد في المنظومة المالية والاقتصادية في الجزائر التي تمثل عوامل تهديد ونفور للمستثمرين الأجانب¹.

واستنادا إلى تقديرات وتقارير من هيئات دولية كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والبنك العالمي (CNUCED ET BANQUE MONDIALE)، أكدت كلها أن التدفقات المالية الفعلية التي تستقطبها الجزائر سنويا تبقى غير كافية مقارنة بإمكانياتها الهائلة، نتيجة المناخ الاستثماري الذي لا يزال بعيدا عن المبتغى، ما دام أن البيروقراطية الإدارية لا تزال تعرقل قيام مشاريع وتدفع إلى عدم تسجيل آلاف الوعود من الاستثمارات الأجنبية.

الجدول رقم 1: يبين مكانة الجزائر مقارنة بالمتوسط العالمي.

المؤشر	الجزائر	المتوسط العالمي
حرية الأعمال	72,5	64,3
حرية التجارة	68,6	73,2
نظام الضرائب	77,2	74,9

¹ Examen de la Politique de l'investissement Etranger en Algérie , Rapport CNUCED 2003, P53.

65	74,1	حجم الحكومة
74	78,6	الحرية النقدية
48,8	50	حرية الاستثمار
49,1	30	الحرية المالية
44	30	الملكية الفكرية
40,3	30	الفساد
61,3	55,5	حرية العمل

المصدر: تقرير الحرية الاقتصادية 2009 www.heritage.org

الجدول رقم 2: تطور عدد المشاريع الاستثمارية من الفترة الممتدة من 2006-2013

السنة	عدد المشاريع	النسبة
2006	2145	%4.34
2007	4323	%8.87
2008	6687	%13.54
2009	7594	%15.37
2010	6386	%12.93
2011	6434	%13.02
2012	6919	%14.01
2013	8895	%18.01
المجموع	49383	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2014.

الجدول رقم 3: تطور الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية حتى سنة 2013.

القطاعات الاقتصادية	عدد المشاريع		النسبة	
	المحلية	الأجنبية	المحلية	الأجنبية
الزراعة	735	6	%3.20	%1.54
البناء والأشغال العمومية	10124	63	%44.1	%16.23
الصناعة	6607	220	%28.78	%56.7
الخدمات	5481	97	%23.87	%25
التجارة	2	-	%0.008	-
الاتصالات	4	2	%0.017	%0.51
المجموع	22953	388	%100	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2014.

الجدول رقم 4: عدد مشاريع الاستثمار المحلي والأجنبي بمليون دج حتى سنة 2013.

الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	المبالغ	النسبة
الاستثمار المحلي	52739	%99.1	6050318	%74.9
الاستثمار الأجنبي	468	%0.9	2022164	%25.1
المجموع	53207	%100	8072482	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013.

الجدول رقم 5: معدل نمو حجم الاستثمار بين 2006 و 2013

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط ط التغير
م.النمو	4.34	8.87	13.5	15.3	12.9	13.0	14.0	18.01	12.5
	%	%	%4	%7	%3	%2	%1	%	%1

المصدر: تقرير البنك الدولي 2014.

إن الجزائر ومنذ 1995 عرفت إصلاحات اقتصادية عديدة تطور بفضلها الاستثمار بشكل عام والاستثمارات الأجنبية بشكل خاص، نظرا لسياسة الخصخصة والانفتاح التي عرفتتها خاصة فترة بداية الألفية الثالثة.

الجدول رقم 6: تطور التجارة الخارجية بين 2006 و 2013.

المبالغ بمليون دولار	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
خارج المحروقات	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165
المحروقات	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752
مجموع الصادرات	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الواردات	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852
الميزان التجاري	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية للجمارك 2014.

الجدول رقم 7: معدل الصادرات بين 2006 و 2013.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م.الصادرات	71.7	68.5	66.7	53.4	59.7	60.8	60.2	54.8
	%	%	%	%	%	%	%	%

من عمل الباحث اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من المركز الوطني للمعلومات الإحصائية للجمارك.

نلاحظ من خلال جدول التجارة الخارجية أن الجزائر في تطور مستمر في مجال صادراتها تقريبا طوال الفترة محل الدراسة وهذا كذلك عامل إيجابي في جذب المزيد من الاستثمارات، كما أن ميزانها التجاري إيجابي دائما بالرغم من أن النسبة العظمى من صادراتها هي من المحروقات فقط.

الجدول رقم 8: معدل تغير التضخم بالجزائر بين 2006 و 2013

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط التغير للفترة
التغير النسبي	1.9	3	3.5	4.5	5.7	5	8.9	3.5	3.54
	%	%	%	%	%	%	%	%	%

Source: CIA World Factbook unless otherwise noted , information 2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التضخم بالجزائر عرف تزايدا مستمرا وأعلى مستوياته كان في سنة 2012، كما أنه لم يعرف الانخفاض إلا في سنة 2011 وهذا ما يعتبر عاملا غير مشجع لجذب استثمارات أجنبية في الجزائر.

الجدول رقم 9: معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بين 2006-2013

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط التغير للفترة
الناتج المحلي	9.1%	9.3%	10.9%	10.1%	11.7%	13.2%	14.4%	15.6%	11.78%

المصدر: المركز الوطني للإحصاء 2013.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الناتج المحلي بالجزائر خلال هذه الفترة قد عرف بعض النمو الإيجابي، حيث عرف أكبر نمو له في السنة الأخيرة 2013 وأدنى مستوى له في السنة الأولى وتزايد بشكل دائم ما عدا في سنة 2009 فقد عرف انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2008. التحليل الإحصائي ونتائجه:

الارتباط: لوصف أثر وعلاقة المتغيرات المستقلة كل على حدا مرة ومجموعة مرة أخرى مع المتغير التابع الذي هو الاستثمار الأجنبي المباشر، يشير معامل الارتباط (R) إلى قوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرات المستقلة (X) والمتغير التابع (Y) وهل هي علاقة طردية أم عكسية. الانحدار: لتوضيح مقدار التغير في المتغير التابع (Y) حجم الاستثمار الأجنبي والناتج عن التغير في المتغير المستقل (X) أو المتغيرات المستقلة بمقدار وحدة واحدة، وقد تم ساب معامل الانحدار (B) بشكل منفرد ومتعدد ومن ثم تم بناء نموذج لوصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

نتائج التحليل الإحصائي:

*بناء على أساليب التحليل فقد تم حساب معامل الارتباط بين التضخم (X_1) وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر (Y)، حيث توصلنا إلى أن العلاقة ضعيفة جدا بين المتغيرة أو لاتوجد علاقة نظرا لارتفاع معدلات التضخم التي تؤثر سلبا على الاستثمار بالجزائر، كما كان كذلك معامل الارتباط سالبا مع المتغيرات الأخرى:

- الصادرات (X_2)

- التجارة الخارجية (X_3)

- الناتج المحلي (X_4)

والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المتغيرات المستقلة	R	R ^e	B
التضخم (X_1)	0.154	0.02	1.45
الصادرات (X_2)	0.56	0.31	2.29
التجارة الخارجية (X_3)	0.73	0.53	3.34
الناتج المحلي (X_4)	0.81	0.65	13.22

وعلى ضوء هذه النتيجة يمكننا أن نخرج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نطرحها كما يلي:

- **الاستنتاجات:** وهي أن سياسة الاستثمار في الجزائر لا زالت بعيدة عن الحد المطلوب وأن المناخ الاستثماري غير متوفر بالشكل اللازم بالرغم من القوانين والتشريعات التي تصدرها الهيئات المعنية كل سنة وبالرغم من المؤسسات التي تنظم العملية كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- **التوصيات:** للوصول إلى المبتغى المطلوب وهو توفير المناخ المناسب لإقامة مشاريع استثمارية أجنبية سواء في إطار الشراكة أو الاستثمار المباشر، فإنه يجب القيام بمايلي:

1. ضرورة الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بالجزائر.
2. تشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات.
3. الحد من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وخاصة المواد الأولية التي يحتاجها المستثمر الأجنبي وتخفيض معدلات التضخم.
4. تنويع الصادرات خارج المحروقات.
5. تخفيض فائدة تمويل القروض للمشاريع الاستثمارية الأجنبية.

المراجع

• المراجع باللغة العربية:

1. د.سميحة السيد فوزي، ظاهرة الشركات الدولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والتشريع والإحصاء القاهرة أبريل 1989.
2. د. عبد السلام أبو قحف نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة مصر 1989.
3. تقرير عن الاستثمار العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جويلية 2012.
4. د. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة 1989.
5. عبير فاروق محمود، دور الاستثمارات الجنبية المباشرة الأوروبية والأمريكية ومجالات نشاطها في الاقتصاد 2004.
6. إسلام محمد البنا، أثر التكتلات الاقتصادية الإفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراه 2005، جامعة عين شمس القاهرة.
7. محمد بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار بالجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة 2000.
8. تقرير البنك الدولي حول محيط الاستثمار الأجنبي بالجزائر 2004 و 2012.

• المراجع باللغة الأجنبية:

1. Mohammed El Arian and Mohammed el Gemmal, Attracting Foreign investment to arab countries, Getting the Basic right, Economic research forum, working Paper N°9718 Egypt July 1997.
2. Henri Bourguinat, Théorie de l'investissement direct étranger 1985.
3. Guide investir en Algérie, l'élaboration et la mise a jour de ce guide, Achour Mohammed, Chehrit Kamel, Chentouf Djamel, Ramdani Abdelkrim, Touhami Ali...
4. Le role des investissements dans le développement du secteur privé en Algérie (Care, International Finance Corporation, 2005).
5. Examen de la politique de l'investissement étranger en Algérie, Rapport CNUCED 2003, 2013.
6. Les conditions